



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



الاقتصاد البنفسجي: ميكانيزمات دمج العامل الثقافي لتفعيل الاستدامة التنموية

Purple Economy: Mechanisms Integrating Cultural Factor to Activate Development Sustainability

حورية قصعة^{1*}، عز الدين نميري²، سليم جداي³
¹جامعة 08 ماي 1945، قالمة، مخبر الدراسات القانونية البيئية، الجزائر.
²جامعة 08 ماي 1945، قالمة، مخبر الدراسات القانونية البيئية، الجزائر.
³جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

Abstract

Key words:

purple economy
cultural dimension
sustainable development.

The study aims at focusing on the importance of the cultural dimension to activate development sustainability - interference cultural and economic factors - within the context of the violet economy, based on the integration of culture and economy, with the strengthening of the cultural potential of goods and services, with the global economic and political re-adaptation of emerging countries and returning to local environments and increased social demand The quality is based on cultural consumption, innovative policies, and to adapt to human diversity in globalization, and thus decentralize the violet economy in development, integrated with other economy patterns - the green economy (integrating the environment with the economy) - paid several countries to adopt this pattern from the economy, The decision makers are inevitable engineering strategies, and the employment of effective mechanisms (building a society of knowledge and culture of dialogue and peace, activating scientific research, adopting the UNESCO cultural conventions as a sustainability tool) to embody the desired objectives.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2022-04-14

القبول: 2022-05-14

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد البنفسجي
البعد الثقافي
التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على الأهمية المتزايدة للبعد الثقافي في تفعيل استدامة المسار التنموي- تداخل العوامل الثقافية مع العوامل الاقتصادية- والمتضمنة في سياق الاقتصاد البنفسجي، القائم على العوامل المرتكزة على مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد، مع تعزيز الإمكانات الثقافية للسلع والخدمات، وذلك من خلال إعادة التكيف الاقتصادي والسياسي العالمي لصالح البلدان الناشئة، والعودة إلى البيئات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على الجودة بناء على أنماط الاستهلاك الثقافي، والسياسات المبتكرة، وتحقيق التكيف مع التنوع البشري في العولمة، وعليه فمركزية الاقتصاد البنفسجي في المسار التنموي، عبر تكامله مع أنماط الاقتصاد الأخرى -على غرار الاقتصاد الأخضر (دمج العوامل البيئية مع الاقتصاد)-، دفع العديد من الدول للتوجه نحو تبني هذا النمط من الاقتصاد، وهو ما يضع صناع القرار أمام حتمية العمل على هندسة استراتيجيات وتوظيف العديد من الميكانيزمات الفعالة (كبناء مجتمع المعرفة وتشجيع ثقافة الحوار والسلام، تفعيل مجال البحث العلمي، تبني اتفاقيات اليونسكو الثقافية كأداة للاستدامة) في إطار تجسيد الأهداف المرجوة.

1. مقدمة

تم تقسيم الدراسة إلى:

2 الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني): الرؤية والنطاق

تلعب الجوانب الثقافية دوراً مهماً في الاقتصاد، فغالباً ما تلاحظ الشركات متعددة الجنسيات الجوانب الثقافية للبلد المضيف أثناء تصميم استراتيجيات التسويق؛ وذلك لإقامة اتصال مع المستهلكين في المنطقة وبيع سلعهم وخدماتهم ويُعرف هذا بالاقتصاد الأرجواني الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب الإثنوية والثقافية والاجتماعية للمكان، وتعد مفاهيم مثل المساواة العرقية، ونقل الثقافة، والأنثروبولوجيا الاقتصادية هي المبادئ الأساسية لهذا المفهوم الذي يستمد من منطلقات الفكر الرأسمالي، ويشيد الاقتصاديون وخبراء التنمية بفكرة الاقتصاد الأرجواني لأنه يروج للثقافات المتنوعة ويعمل كمحفز للعولمة.

1.2 ما المقصود بالاقتصاد البنفسجي (الأرجواني) The purple economy

الاقتصاد الأرجواني هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإمكانيات الثقافية للسلع والخدمات، ويشير إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد، بحيث يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات، هذان الاتجاهان أحدهما عمودي والآخر أفقي يغذي أحدهما الآخر، وفي الواقع يرتبط نمو العنصر الثقافي المرتبط بالمنتجات بالحيوية الثقافية لكل إقليم، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في عام 2011 في فرنسا من طرف أعضاء مجلس إدارة جمعية Diversum التي نظمت أول منتدى دولي للاقتصاد الأرجواني تحت رعاية اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

يتطلب التحول نحو هذا النوع من الاقتصاد تبني منظورا مختلفا لخلفياتنا الثقافية وإعادة التفكير في العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، فلم يعد نمط النمو في السنوات الأخيرة مناسباً لتكوين عالم معولم ولم يعد عملياً على المدى الطويل، فمفهوم الاقتصاد الثقافي أدى إلى تضمين المجال الثقافي في الاقتصاد، بحيث لا يمكن فيه اختزال الثقافة في قطاع واحد، بل يجب أن تكون الثقافة اليوم أكثر من أي وقت مضى حافزاً لجميع الأنشطة البشرية، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية، كما تقدم العولمة إمكانيات جديدة تنبع من التفاعلات الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة (Kumar & Snehlata, 2018, p. 01):

- يشجع الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة الناس على التعرف بشكل أفضل على آثار هذه التفاعلات الثقافية والاقتصادية، لاسيما عن طريق قياس الأثر الثقافي لمجموعات والأفراد بدقة أكبر؛
- علاوة على ذلك فإن التحول نحو اقتصاد ثقافي سيكون له أيضاً تأثير كبير على التوظيف؛

يُنظر إلى البعد (العامل) الثقلي اليوم كقوة دافعة، ومحرك محوري للمسار التنموي للمجتمعات، وذلك بناء على مؤشرات الارتباط الوثيق للجانب الإقتصادي بالتأثيرات الثقافية، كما يرى Samuel Huntington أن المسائل والعوامل الثقافية لها أهمية محورية ضمن التحولات الاجتماعية، ونمذجة العلاقات الجيوسياسية، فالثقافة قوة تقسم وتوحد.

ومع ظهور عالم متعدد الثقافات، ومتعدد المراكز، يحل محل التنوع الثقلي كمحور اهتمام الشركات، وتحديدًا متعددة الجنسيات منها، مما أدى إلى تعزيز هذا الاتجاه نحو التنوع - لاسيما في الاقتصادات المتقدمة - من خلال التشكيك في التركيز على الكمية والتطلعات المتزايدة لاستبدالها باقتصاد قائم على الجودة، والمتمثل في الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني)، والذي يشير إلى تكيف الاقتصاد مع التنوع البشري، وتقدير الجوانب الثقافية للسلع والخدمات، كما أن ارتكازه على أسس غير مادية إلى حد كبير جعله يتمتع بأفاق مستقبلية أكثر من حيث أنه يزيد من مستويات النمو، تنمية المجتمعات، وتكريس التحديث والاستدامة، والحفاظ على الهوية والتماسك الاجتماعي، وبالتالي يتماشى مع الحاجة إلى الاعتدال التي يشهدها الاقتصاد الآن لأسباب بيئية في المقام الأول.

تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مضمونها التساؤل التالي:

في ظل توجه العديد من الدول نحو تبني الاقتصاد البنفسجي كآلية لتفعيل المسار التنموي، نظرا للأهمية المتزايدة التي يكتسبها هذا النمط، وتحديدًا قدرته على تجسيد المزاوجة بين العامل الثقلي والاقتصادي، فما هي الميكانيزمات والآليات الكفيلة بتجسيد التحول نحو الاقتصاد البنفسجي وبالتالي تحقيق الاستدامة التنموية للمجتمعات؟

اعتمادا على هذه الإشكالية فإنه سيجري الاستناد إلى فرضية مركزية فحواها مايلي:

كلما كان هناك إدراك من صانع القرار بمركزية البعد الثقلي في تحقيق الاستدامة التنموية، كلما انعكس ذلك على اختيار ميكانيزمات تكون كفيلة بتحقيق التحول نحو الاقتصاد البنفسجي مع مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التطرق إلى الاقتصاد البنفسجي كمفهوم وإبراز أبعاده ونطاقه؛
- تحديد المنطلقات النظرية للاقتصاد البنفسجي؛
- رصد أهم الميكانيزمات والآليات الكفيلة بتحقيق التحول نحو الاقتصاد البنفسجي وتكريس الاستدامة التنموية.

التأثير الأوسع عوامل خارجية إيجابية تثير بشكل عام التنوع الثقافي لمناطق متعددة من خلال تشجيع التبادلات.

لتحديد ما إذا كان عامل ما يثير أو يفقر التنوع الثقافي، وبالتالي لمعرفة ما إذا كانت أفعاله لها بصمة ثقافية إيجابية أو سلبية، يجب فحص كل خطوة في عمليات الإنتاج والاستهلاك (اكتساب ومعالجة المدخلات)، فهذه الطريقة تولد الأنشطة ذات التأثير المحلي عوامل خارجية ثقافية إيجابية باستخدام المواد التي تم استخراجها أو زراعتها أو معالجتها محلياً، ويوفر قانون التناسب فيما يتعلق بالإقليم تكاملاً واضحاً مع الاقتصاد الأخضر.

3.2.2 التكامل مع الاقتصاد الأخضر

يرى جيروم جوادين أن هذا المفهوم هو نتاج الرغبة في إقامة اقتصاد موازي للاقتصاد الأخضر، على أساس أن الثقافة تشكل أيضاً بيئة (Flouquet, 2011)، فإذا كان الاقتصاد الأخضر يقوم على منطق الحفاظ على البيئة الطبيعية، فالاقتصاد الأرجواني يشمل جميع الأنشطة التي تساهم في إثراء أو تنوع البيئة الثقافية، وتعزيز الهوية الثقافية في جميع مكوناتها، حيث يمكن لجميع الأنشطة البشرية أن يكون لها تأثير ثقافي - على أساس تطوعي - من خلال الإبداع أو التراث، ولكن أيضاً من خلال الآثار التي تحدثها الأنشطة الأخرى.

يوضح مثال استخدام المكونات الأصلية المحلية التكامل الممكن بين الاقتصاديين الأخضر والبنفسجي (الأرجواني)، حيث يوجد بالفعل ارتباط مباشر بينهما فعلى سبيل المثال (June 2013, p. 12):

- المنتجات الزراعية الإقليمية والحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- المواد المحلية التقليدية والبناء البيئي؛
- يستجيب منطق سلاسل التوريد القصيرة بشكل عام للقضايا الخضراء والبنفسجية، وهذا ما أكدته كل من شركتي Carrefour و Groupe Flo، فضلاً عن الروابط الوثيقة التي يمكن إنشاؤها مع سلاسل القيمة المحلية.

3.2 نطاق الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني)

يعد الاقتصاد الأرجواني متعدد التخصصات حيث يثير جميع السلع والخدمات من خلال الاستفادة من البعد الثقافي المتأصل في كل قطاع، في جوان 2013 تم تقديم استنتاجات أول مجموعة عمل مشتركة بين المؤسسات حول الاقتصاد الأرجواني (تم تشكيلها من خبراء من اليونسكو، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والوزارات الفرنسية، ومختلف الشركات والمجتمع المدني)، وأكدت تلك الوثيقة على تأثير ظاهرة التنشئة الثقافية - التي تؤثر الآن على الاقتصاد بأكمله - مع ما يترتب على ذلك من آثار على التوظيف والتدريب، ويفرق التقرير بين الوظائف الأرجوانية والمهن المطهرة، فالأولى مرتبطة ارتباطاً مباشراً

ومع ذلك لم يتم الاعتراف بهذه التدفقات الثقافية التي تروي الاقتصاد بشكل كافٍ كعوامل للابتكار وتنشيط النشاط الاقتصادي، وتحولت أكثر نحو تلبية الاحتياجات البشرية.

2.2 البعد الثقافي كجوهر للاقتصاد البنفسجي

يشكل الاقتصاد الأرجواني دافعاً للارتباط الديناميكي بين الاقتصاد والثقافة، كما يعبر على رؤية الثقافة كمجال للفرص والمسؤولية، وإلى جانب الاقتصاد الأخضر (الذي يشمل البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي يشمل البصمة الاجتماعية)، فالاقتصاد الأرجواني - بما له من أثر ثقافي - يمثل الركيزة الثالثة للانتقال المزدهر إلى ما بعد النمو الكمي البحث.

2.2.1 تحديد البصمة الثقافية ضمن الاقتصاد البنفسجي

الثقافة هي البيئة التي يتحرك من خلالها الفاعلون الاقتصاديون وفي المقابل يتكون أثرهم من خلالها، وبعبارة أخرى تمثل البصمة الثقافية جميع العوامل الخارجية - بشقيها الإيجابي والسلبي - الناتجة عن البيئة الثقافية كانعكاس أفعال الوكلاء، ويمكن ربط هذه العوامل الخارجية إما بجانب الإنتاج أو الاستهلاك.

وتشير العوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة إلى الحالة التي تحدث فيها تصرفات الوكيل الاقتصادي للتأثير على مواقف الوكلاء الآخرين، دون أن يكونوا مشاركين بنشاط في تلك الإجراءات، أي لم يتم استشارتهم (في حالة وجود تأثير سلبي) أو دفع أي تعويض (في الحالة الإيجابية).

2.2.2 مبدأ التنوع الثقافي

يشكل مبدأ التنوع الثقافي قيمة أساسية، لذلك فإن البصمة الثقافية للنشاط الاقتصادي تكون إيجابية إذا كانت تثير التنوع الثقافي، ويفترض إثراء التنوع الثقافي أن الثقافات تعمل معاً نحو هدف مشترك يتجاوزها ويهدف إلى تطوير إمكانات أكبر، سواء كانت ثقافية أو اقتصادية، وبهذا التعريف يمثل التنوع الثقافي شرطاً وضماناً لوجود تدفق للتبادلات الإبداعية المفيدة للطرفين ويسمح للجهات الفاعلة بترويج ممارساتهم وأصولهم الثقافية بطريقة غير أحادية الجانب (وبالتالي أخلاقية محتملة) (June 2013, p. 11).

يتجنب هذا التعريف بناء التنوع باعتباره مطلقاً، بحيث لا يمكن النظر إلى التنوع الثقافي على أنه تجاور بسيط للهويات المجزأة، فعلى العكس من ذلك فهو يتطلب تفاعلات وحركة وتبادلات على أسس عادلة وغير متكافئة، إذ يمكن التعرف على التنوع الثقافي كعنصر نشط يولد الابتكار والتكيف والنمو المتوازن بين البيئة المحلية البيئة العالمية، وعليه فمن الضروري التمييز بين ما إذا كان النشاط الاقتصادي ينطبق على منطقة معينة أو أكثر أو ما إذا كان عالمياً، أي غير محدد إقليمياً، حيث تولد الأنشطة ذات التأثير المحلي عوامل خارجية إيجابية عندما تثير التنوع الثقافي لمنطقة محددة، بينما تولد الأنشطة ذات

3. المقاربة النظرية للاقتصاد البنفسجي

لم يكن إغفال الثقافة في النموذج الاقتصادي مقصوداً من قبل الآباء المؤسسين للاقتصاد فقد أكد "Adam Smith" على دور الثقافة في السوق في "نظرية المشاعر الأخلاقية" عام 1759، وسعى للعمل على توفير الأسس الأخلاقية والفلسفية والمنهجية لأعماله اللاحقة بما في ذلك "ثروة الأمم" عام 1776، حيث أكد سميث أن الناس يتصرفون بشكل مختلف في المواقف الاجتماعية / المجتمعية مقابل مواقف السوق (Pyrkosz, 2014, p. 57)، ففي الحالة الأولى تكون أولوية الناس هي الحفاظ على علاقات جيدة مع أقرانهم من البشر وتلعب أفعالهم الخيرية دوراً حاسماً في تقويتها، وبالتالي توفير أساس للنظام الاجتماعي العام، بينما يتناقض هذا التعاطف المتعلق بالآخر مع المصلحة الذاتية غير التعاونية السائدة في السوق، والتي تشكل الأساس لتقسيم العمل ونتائجه الإجمالية، وتوفر فوائد للمجتمع بأسره.

في القرن التاسع عشر دعمت الفكرة القائلة بأن العلوم الاجتماعية - بما في ذلك الاقتصاد - لا يمكنها تحليل العلاقات بين السبب والنتيجة بنجاح دون الرجوع المستمر للعوامل الثقافية، وهنا تبرز وجهة نظر أحد أبرز مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي "جون ستيوارت ميل" (John Stuart Mill) (إلى جانب آدم سميث) الذي شدد على حقيقة أن العنصر الثقلي هو الذي يجعل من المستحيل في كثير من الأحيان مقارنة الهياكل والنتائج الاقتصادية بين مختلف المجتمعات والبلدان، ففي "نظام المنطق الاستنتاجي والاستقرائي" يصرح على أنه: "لقد كان خطأ شائعاً جداً للاقتصاديين السياسيين باستمرار استخلاص النتائج من عناصر دولة واحدة في المجتمع، وتطبيقها على الدول الأخرى التي يوجد فيها العديد من العناصر ليست هي نفسه (Stuart Mill, 1843, p. 40)، كما جاء الدليل الأكثر وضوحاً على الترابط بين الثقافة والاقتصاد من التحليل الرائد الذي أجراه عالم الاجتماع "Max Weber" في مطلع القرن العشرين من خلال "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" عام 1905 حيث قدم أطروحة مفادها أن الأخلاق البروتستانتية توفر الدافع الإيجابي النقدي الذي أدى إلى تحرك جماهيري تلقائي أدى إلى تطور الرأسمالية، والتي كانت مشروطة من جهة بعوامل ثقافية مثل الدين (روح العمل البروتستانتية / البيوريتانية) ومن جهة أخرى بقانون يمكن التنبؤ به، وأخلاقيات اقتصادية غير تقليدية، ودولة بيروقراطية وقانون مدني، والتي تزامنت جميعها مع بعضها البعض وأطلقت بشكل فعال سلسلة من الأحداث التي أدت إلى صعود الرأسمالية (Pyrkosz, 2014, p. 58)، حيث كانت السلسلة ناجحة بشكل خاص في مواجهة حقيقة (يشار إليها باسم مفارقة ويبير) أن البروتستانت الذين حضرتهم المعتقدات الدينية لإتباع دعوة علمانية كانوا في الواقع عرضة لتجميع الأموال التي استخدمت بدورها للاستثمار بدلاً من إنفاقها على الكماليات أو التبرعات (كان هذا ممنوعاً

بالبيئة الثقافية من خلال هدفها في حد ذاته (مثل مخططي المدن والمطورين)، في حين أن الأخيرة تتسبب فقط في التحول تحت تأثير التنشئة الثقافية (مثل المناصب في الموارد البشرية أو في التسويق والاتصالات).

أشارت وثيقة مرجعية أخرى نُشرت في جوان 2017 إلى جوانب مختلفة من البيئة البشرية حيث من المرجح أن ينتج الاقتصاد فوائد ثقافية: الهندسة المعمارية، والفن، والألوان، والتمتع، والأخلاق، والتراث، والخيال، والتعلم، والمهارات الاجتماعية، والتفرد، وما إلى ذلك، فالارتباط بالتنمية المستدامة المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث يؤكد الاقتصاد الأرجواني على وجود عوامل خارجية: البيئة الثقافية التي يعتمد منها الوكلاء وفي المقابل يبرز تأثيرهم عليها في مصلحة مشتركة، ونتيجة لذلك يرى رواد الاقتصاد الأرجواني الثقافة كمحور للتنمية المستدامة، فالثقافة لطالما كانت جزءاً فرعياً كاملاً من الاستدامة، ويمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد نشأت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1966، وهذه القضية ليست سوى أحد المكونات المختلفة للتنمية المستدامة، إلى جانب القضايا المتعلقة بالبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) والبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي).

من جانب آخر يتوقع الاقتصاد البنفسجي (الأرجواني) نظاماً اقتصادياً يعترف بالرعاية كقضية اقتصادية ومصدر دائم لعدم المساواة ما لم يتم توزيع مسؤوليات الرعاية بالتساوي، ويعتبر اللون الأرجواني هو اللون الرمزي للحركة النسائية في العديد من البلدان حول العالم، ويستلزم أربع ركائز تهدف إلى التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقليلها وإعادة توزيعها (50-Kumar & Snehlata, 2018, pp. 47):

- بنية تحتية شاملة لخدمات الرعاية الاجتماعية حيث تتمتع جميع الأسر المعيشية بفرص متساوية للحصول على خدمات رعاية مهنية عالية الجودة مدفوعة الأجر للأطفال والمرضى وكبار السن والمعوقين، وهذا يتيح تحويل بعض العبء من الأسرة / أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى الدولة، ومن خلال الإعانات العامة للمنتجين من القطاع الخاص / أعمال الرعاية المدفوعة الأجر؛

- تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة؛

- تحويل بعض العبء من عمل المرأة غير مدفوع الأجر إلى عمل الرجل بدون أجر، من خلال لوائح تقصير ساعات العمل وما إلى ذلك؛

- تدابير خاصة تهدف إلى تقليل عبء العمل غير مدفوع الأجر على الأسر الريفية، وتقلل البنية التحتية المادية الريفية الفعالة من عمل المرأة غير مدفوع الأجر المتمثل في نقل المياه وجمع الحطب والزراعة وتجهيز الأغذية.

لقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام الرقمي والاتصالات على سبيل المثال بسرعة رهيبية وبدقة متناهية في اندماج العالم، وتلاشي الحدود الجيوسياسية أمام التحول العالمي الرهيب الذي اقترن بإشاعة مصطلح العولمة أو الكوكبية القائمة على جعل الرأسمالية الليبرالية الجديدة النموذج الأفضل للاقتصاد دون مراعاة خصوصية المجتمعات التي تختلف ثقافتها ومنظومتها قيمها الذاتية التي تحكمها مع هذا الطرح، وهو ما أفرز تحديات عديدة أدركها مسبقا المفكر الفرنسي " روجيه غارودي " من خلال نظريته المرتكزة على خلق أرضية مشتركة للتفاهم بين شعوب الأرض (بلحنافي، 2016، صفحة 07)، بحيث يكون العامل الثقافي تعبير عن الهوية المستقلة لمجتمع معين، وهذا معاكس للعولمة التي تقتضي ذوبان وتلاشي الهويات المستقلة، وطمس الثقافة المحلية لما تحمله من خصوصية عبر وسائل متعددة في مقدمتها الإعلام الموجه (فالييون، 2005، صفحة 05)، وهو ما يجعل الاستفادة من التطور التكنولوجي الحاصل وإفرازات عالم الرقمنة مع التركيز على الاستغلال الأمثل لهذه الوسائل حتمية لتجسيد التحول السلس والإيجابي للاقتصاد البنفسجي وهذا عبر توظيف مجموعة من الميكانيزمات:

1.1.4 تشجيع ثقافة الحوار والسلام

في ظل المشهد الدولي الجديد المضطرب والمتسم بتكريس أكثر لظاهرة العولمة، كانت المزوجة بين تبني ثقافة السلام من جهة وتعزيز احترام العدالة وحقوق الإنسان من جهة أخرى أمرا حتميا لتجسيد التعايش على الصعيد العالمي، وهنا تبرز مركزية ثقافة السلام كعملية مستمرة وهدف طويل الأمد يفرض هندسة ويقظة ومشاركة فاعلة من قبل جميع الأفراد، فالسلام خيار يتعين القيام به في إطار كل حالة على حدة، وقرار يُتخذ في الحياة اليومية بالمشاركة في حوار صادق مع مختلف المجتمعات (د. ص. م)، في حين أن الثقافة تعتبر قضية جوهرية تبني عليها السياسات والاختيارات الإستراتيجية للدول والتكتلات الإقليمية والدولية، كما تشكل عامل دافع لزيادة وعي المجتمع الدولي بأهمية الثقافات ومركزية دورها في تحقيق وتشجيع السلام العالمي والتعايش بين الشعوب والأمم، وفي نفس الوقت يمكن استغلالها وتوظيفها لتأجيج الصراعات ونشر التعصب والعنف والعنصرية والتطرف الديني داخل المجتمعات وفيما بينها.

لذلك فإن التعايش بين الثقافات أصبح ضروريا لخلق الاستقرار والسلام في العالم، كما أن مطلب حوار الثقافات ضرورة لبناء عالم أقل عنفا وأكثر إنسانية وعدلا، ولهذا فإن التحدي الأهم للقرن الواحد والعشرين هو فهم الاختلافات وتعلم كيفية استيعابها لإرساء تواصل حي بين الثقافات (سعدي، 2012، الصفحات 02-05).

2.1.4 تفعيل مجال البحث العلمي والتكنولوجي

يشكل البحث العلمي أهم مرتكزات الحفاظ على المعطى الثقافي والقيمي والأكثر مساهمة في التحول نحو الاقتصاد

من قبل البروتستانتية)، وفي نهاية المطاف ساهم الارتباط بين الأخلاق الدينية والأعمال الاقتصادية ذات الدوافع الدينية في نمو الرأسمالية وأعطى معنى أخلاقيا لنشاط ريادة الأعمال.

وفي نفس السياق نجد واحدة من أكثر المحاولات اللافته للنظر لإعادة توجيه الانتباه إلى دور الثقافة في النظام الاقتصادي، والتي قام بها "Karl Polanyi" في منتصف القرن العشرين، فحسب رأيه كان الاقتصاد عنصرا من عناصر المجتمع - فهو جزء لا يتجزأ من المجتمع ودمج الثقافة في التنمية المستدامة - وبالتالي فهو خاضع للدين والسياسة والعلاقات الاجتماعية، فالإنسان في المقام الأول بناء اجتماعيا يسعى إلى التعاون والمكانة وتعزيز رأس المال الاجتماعي (Polanyi, 2001, p. 250)، وعليه فالثقافة تشكل عنصر محوري للاقتصاد وضمان استقراره.

وأشار "Polanyi" إلى أن الاعتماد المفرط على السوق الحرة وآلية الأسعار - لاسيما في القرن العشرين - قد قوض الروابط الاجتماعية، وعرض التنمية الحضارية للخطر، وتفتت المجتمعات وبالتالي تهديد الأمن المجتمعي في ظل نقص توجيه المؤسسات الثقافية، فالنظام الاقتصادي الخالي من الثقافة والاندماج الاجتماعي... من شأنه أن يهدد أمن واستقرار المجتمعات.

4. ميكانيزمات التحول نحو الاقتصاد البنفسجي وتحقيق الاستدامة التنموية

لتحقيق التحول نحو الاقتصاد البنفسجي كأبرز المحاور الداعمة للمسار التنموي، كان لابد من تبني العديد من الآليات وتوظيف مختلف الاستراتيجيات والسياسات المرتكزة على إدراج العامل الثقافي لتجسيد الاستدامة التنموية - وهو ما أكده العديد من الخبراء الذين صرحوا بأهمية هذا العامل ومن بينهم "Amartya Sen": "المسائل الثقافية جزء لا يتجزأ من الحياة التي نعيشها، فإذا كان من الممكن النظر إلى التنمية على أنها تحسين مستويات معيشتنا، فلا يمكن للجهود الموجهة للتنمية أن تتجاهل عالم الثقافة" (UNESCO)، ومن أبرز هذه الميكانيزمات:

1.4 توظيف التطور التكنولوجي كميكانيزم لتحقيق التحول نحو الاقتصاد البنفسجي وتفعيل المسار التنموي

إن التحولات المهمة التي يشهدها العالم على عدة مستويات ولدت فواعل جديدة على مستوى المسرح الدولي، وهذا ما فرض حتمية القيام بمراجعة شاملة وجذرية للمنظومات التحليلية والفكرية السائدة على مستوى دراسة الظواهر الدولية، فلم يعد من المفيد عمليا الاستمرار في الاعتماد على الأدوات النظرية الكلاسيكية لفهم السياسة الدولية التي أصبحت اليوم تكتسي أبعاد جديدة في ظل بيئة مغايرة بشكل جذري لعالم ما بعد الحرب الباردة (سعدي م، 2006، الصفحات 264-265).

التعليم من أجل تحقيق التطور والبناء المجتمعي توسيع الأفق الثقافية والعلمية للشعوب المختلفة، وذلك من خلال زيادة القدرة على التفكير في مجموعة مختلفة من المجالات العلمية التي تسهم في بناء المجتمع (سطور، 2020).

وعليه فبناء مجتمعات معرفية في العالم بات هدفا مطروحا على المستوى العالمي، حيث أوردته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو UNESCO)، وقد تم هذا الطرح على أساس أن المعرفة هي الوسيلة الرئيسة للتنمية الشاملة وتجدها واستدامتها في هذا العصر، وعلى أنها أيضا وسيلة مهمة للتفاعل والتفاهم الدولي، في إطار منافسة تحكمها الموضوعية وتبادل المصالح، بما يحقق رضا الأطراف الدولية المختلفة ويعزز السلام بين الأمم.

إن ما نعاصره اليوم من تدفق مذهل ومتواصل في الموارد المعرفية، يمثل ظاهرة غير مسبوقه ولم تعهدها الكثير من الأمم والمجتمعات، مما جعلها من أبرز التحديات بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولت العالمية بمختلف أبعادها الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية والعلمية، والتي كانت دافعا لاستحداث نظم تعليمية حديثة مثل التعليم عن بعد وتطوير مجال البحث العلمي وتزايد استخدام الوسائط الإلكترونية وزيادة التعاون العلمي للاستفادة من الخبرات وتدويل التعليم، وبعضها الآخر مرتبط بمجموعة التحديات الداخلية المتعلقة بالمجتمعات المحلية التي تجد صعوبة في تحقيق التوازن بين الكم والنوع بمنظومة العمل، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق في هذه المجتمعات وضعف مخرجات المؤسسات المتمثلة في الأعداد الهائلة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر في ظل تغيير طبيعة وأشكال مهن المستقبل.

إن الثورة المعرفية ومجتمع المعرفة يتميز بقوته في عدة قطاعات أساسية، أين أصبحت الحاجة ملحة بشكل متزايد نتيجة لتلك التقنيات والتطورات الهائلة في حقل المعلومات والاتصالات المعاصرة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة، فلقد أدى ذلك إلى تغيير مكونات المجتمع التقليدي وطبيعة الاقتصاد وعمليات الاتصال فيه لتعتمد كلها على المعرفة واستخدام شبكة الإنترنت، وقد فرض ذلك تحديا على أن تعيد الكثير من الأمم والشعوب تقييم منطوق وجودها، مع ضرورة التركيز على تنامي الوعي بقيمة الإنسان كهدف ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة (الدحود، 2017).

وفي ذات السياق يتحتم على الدول الضعيفة أن تهندس لرؤية تضمن الاستفادة من الكفاءات والعلماء مع توفير البيئة والمناخ الملائم لممارسة أبحاثهم العلمية لتطوير القدرات المعرفية لأوطانهم حتى لا تبقى رهينة للدول المتقدمة، وفي المقابل يتحتم على هذه الأخيرة أن لا تستغل هؤلاء وتشجعهم على هجرة بلدانهم وإغرائهم بالأموال، بل العمل على خلق

البنفسجي من مجال البحث العلمي والتكنولوجي في مواجهة التدايمات المطروحة، وذلك من خلال:

● صياغة إستراتيجية تتماشى مع العلم والتكنولوجيا الحديثة، وإعادة النظر في المناهج الدراسية والجامعية على نحو يهدف إلى تأصيل الملامح الحضارية لمواجهة التغيرات الراهنة؛

● التنسيق والتعاون بصورة متكاملة بين وزارات التربية والتعليم العالي والثقافة والإعلام، والعدل؛... وذلك للمحافظة على الهوية الوطنية من أي مؤثرات سلبية؛

● تطوير المناهج التربوية والخطط الدراسية الجامعية بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل، وكذلك دعم قيم الانتماء والمواطنة لدى الطلبة (نصار، 28 ديسمبر 2015)؛

● منح حوافز مادية ومعنوية لتشجيع الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية الدقيقة؛

● التنسيق مع كل من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، من حيث توجيه الطلبة لاختيار التخصصات المهنية والفنية.

● التنسيق بين الجامعة ومؤسسات الدولة المختلفة، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص لتغطية احتياجات سوق العمل ومتطلباته؛

● عقد دورات تدريبية متطورة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس؛

● توسيع نطاق خدمات التعليم والتدريب المهني (العجمي).

3.1.4 بناء مجتمع المعرفة

إن مواكبة التطورات الحاصلة في المجال العلمي والتكنولوجي أصبح ضرورة ملحة للجميع لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، وذلك باستغلال هذا التقدم لبناء مجتمعات معرفية من خلال خلق آليات للتعاون بين فواعل الجماعة الدولية بالتركيز على ميادين التبادل المعرفي والربط الشبكي للنهوض بالتنمية وفق الخصوصيات التي تحكم المجتمعات المحلية.

يحتل التعليم أهمية محورية في بناء المجتمع، حيث يعد من أهم عناصر بناء المجتمع الثقافي والعلمي وفقا لعدد من التصرفات والمصالح التشاركية العلمية والثقافية المختلفة والمتنوعة بين أفرادها، إذ يسهم التعليم في بناء المجتمع من خلال تعليم الأفراد كيفية التصرف كمواطنين مثقفين ومتعلمين داخل دولتهم، بالإضافة إلى مساهمة التعليم في توجيههم إلى الانتماء والوطنية داخل الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى ذلك يسهم التعليم في بناء المجتمع من خلال تعليم أفراده كيف يكونوا منتجين من خلال التدريب العملي والتعليم المتخصص لأداء الوظائف الفردية والأعمال الأساسية التي تسهم في بناء المجتمع وتطوره، ومن النقاط المحورية التي يركز عليها

3.4 اتفاقيات اليونسكو الثقافية كأداة للتنمية المستدامة

تهدف جميع الاتفاقيات الثقافية السبع لليونسكو إلى حماية ورعاية بعض جوانب الثقافة والإبداع من التراث المادي وغير المادي، وتنوع أشكال التعبير الثقافي والصناعات الإبداعية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، في حين أن البعض لديه أجندة تنمية مضمنة فيها بشكل أكثر وضوحاً من غيرها فإن جميع الاتفاقيات لها آثار على التنمية من حيث كيفية مساهمتها فيها وفي تأثير ذلك التطور على الثقافة، حيث تقوم هذه الاتفاقيات - التي تركز بقوة على نهج قائم على حقوق الإنسان - على إنشاء مجموعة من آليات التمويل والتعاون الحكومية والدولية، فضلاً عن أدوات المراقبة والتقييم، كما تعزز برامج بناء القدرات والمبادرات الأخرى لحماية الثقافة (بما في ذلك التراث الطبيعي) وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية، وتشمل العديد من الأمثلة على كيفية مساهمة هذه الاتفاقيات في تنمية المواقع المعينة من قبل اليونسكو على غرار ما يقارب 1000 من مواقع التراث العالمي وأكثر من 500 من محميات المحيط الحيوي والتي توفر مختبرات مثالية حيث يتم اختبار النهج المبتكرة القائمة على التراث للتنمية المستدامة (UNESCO).

في إطار الصندوق الدولي للتنوع الثقالي (IFCD) وآليات التمويل الأخرى المنشأة في إطار اتفاقية اليونسكو لعام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقالي، يتم تقديم الدعم أيضاً على أساس منتظم إلى البلدان النامية من خلال المشاريع الثقافية وبعثات المساعدة الفنية التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال سياسات ثقافية جديدة وتقوية نظام الحكم في قطاع الثقافة.

5. خاتمة

بناء على ما تم التطرق له من خلال محاور الدراسة تم التوصل إلى أن العامل الثقالي بمختلف مستوياته (الثقافة المبنية والثقافة المادية والثقافة الحية) والذي يشكل جوهر الاقتصاد البنفسجي هو جانب أساسي وحيوي من جوانب التنمية المستدامة، كونه متشابك مع جميع جوانب الحياة البشرية، أين يمكن استخدام الموارد الثقافية بشكل فعال في الاستدامة من أجل التقدم البشري والرفاهية بشكل عام.

وعليه فالإقتصاد البنفسجي المرتكز على البعد الثقالي يعتبر عاملاً مساعداً ومحركاً للتنمية الاقتصادية، حيث تشكل ممارسات سبل العيش المتجذرة ثقافياً كعامل تمكين للاحتفاظ بالمعرفة المحلية وإنتاج فرص العمل مع المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، أين تتطلب السلع والخدمات - ذات الصلة بالثقافة - استثمارات صغيرة بسبب توظيف الموارد والمهارات المتاحة داخل المجتمع، وهو ما يضع المجتمعات أمام حتمية توظيف العديد من الميكانيزمات القائمة على دمج البعد الثقالي في التنمية كتوظيف إفرزات التطور التكنولوجي

ميكانيزمات فعلية وواقعية لتحقيق التعاون في المجال العلمي، من خلال توفير الإمكانيات اللوجستية لتسهيل عملية البحث العلمي والحصول على المعرفة، وبهذا الشكل تكون العملية تكاملية بين جميع الأطراف والمكاسب تتحقق للجميع.

إن قهر الثالوث القاتل المرض والجهل والفقر وتحقيق السلام وتغليب لغة الحوار وبناء مجتمعات المعرفة يكون لها الحق في الاستفادة من التطور التكنولوجي المذهل والتقدم الرقمي؛ كما أنه مرهون بمدى قدرة الجماعة الدولية على التفكير بمنطق الكل في إطار هيئات ومؤسسات ومنظمات لتطبيق سياسات تؤسس فعلاً لتعاون ثقافي مبني على احترام الآخر، وعدم تهميش الخصوصية الثقافية أو إقصاء الهوية والموروث التاريخي للشعوب والأمم.

2.4 صندوق الأهداف الإنمائية للألفية المرتكز على عاملي الثقافة والتنمية

تأسس صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG-F) في عام 2006 بتمويل من إسبانيا، ويسعى إلى تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بناء على الميزة النسبية لمنظمات الأمم المتحدة، حيث يدعم الهدف الإنمائي للألفية الحكومات الوطنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في جهودها لمعالجة الفقر وعدم المساواة في ثمانية مجالات متباينة بما في ذلك الثقافة والتنمية، اليونسكو وبصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ذات ولاية محددة بشأن الثقافة تعد هي المسؤولة عن هذا الموضوع (UNESCO).

من خلال هذا الصندوق تم تنفيذ ثمانية عشر برنامجاً مشتركاً للثقافة والتنمية في جميع أنحاء العالم بقيمة إجمالية تبلغ 95 مليون دولار أمريكي ووصلت إلى ما يقرب من مليون مستفيد مباشر، إضافة إلى 7 ملايين مستفيد غير مباشر، وتستهدف بشكل خاص المجموعات الأصلية والعرقية وكذلك النساء والشباب، حيث تقدم هذه البرامج دليلاً واضحاً على أن الثقافة قطاع اقتصادي يدر الدخل والوظائف، وبالتالي يساهم في القضاء على الفقر (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية)؛ كما أن محتوى المناهج المتوافقة ثقافياً يسمح بتحسين جودة التعليم وبناء المواطنة؛ أن الأنشطة الموجهة نحو الثقافة مثل ريادة الأعمال الحرفية هي مصدر لتمكين الجنسين؛ كما أن المقاربات الاجتماعية الثقافية للصحة تؤدي إلى سياسات صحية فعالة من حيث التكلفة وأكثر كفاءة؛ وأن المعرفة الثقافية والتقليدية هي موارد لا تنضب من أجل البيئة وسبل العيش المستدامة، كما عززت برامج الأهداف الإنمائية للألفية التعاون بين الشركاء على الصعيد الوطني والدولي، وبالتالي المساهمة في الشراكة العالمية مع بناء ملكية وطنية قوية من خلال عمليات تشاركية للغاية.

2. جمال نصار (28 ديسمبر 2015)، الهوية الوطنية وتحديات العولمة، مركز الجزيرة للدراسات
3. د. ص.م (بلا تاريخ)، حوار الثقافات، تاريخ الاسترداد 27 ماي 2021، من اليونسكو، متاح على الرابط:
<https://2u.pw/U8hcc>
4. فادي الدحود (10 أكتوبر 2017)، جامعتنا العربية وضرورة بناء مجتمع المعرفة، تاريخ الاسترداد 15 جوان 2020، متاح على الرابط:
<https://2u.pw/ww8Fj>
5. فاطمة بلحناني (2016)، مبادئ القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، الجزائر
6. كتاب سطور (جانفي 2020)، أهمية التعليم في بناء المجتمع، تاريخ الاسترداد 23 جوان 2021، متاح على الرابط:
<https://2u.pw/d20Qb>
7. محمد سعدي (2006)، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية
8. محمد سعدي (2012)، دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
9. مورثن فالبيرون (2005)، الثقافة والعلاقات الدولية والثقافة في العلاقات الدولية، مجلة عربية للدراسات الدولية، م.09، ع.01
10. Flouquet Sophie. (October 03, 2011). L'actualité vue par Jérôme Gouadain, promoteur du concept d'« économie mauve », Retrieved June 09, 2021. from Le Journal Des Arts: <https://cutt.us/V0Ovd>
11. First Inter-Istitutional Working Group on the The Purple Economy (June 2013), The Purple Economy: An Objective, An Opportunity, Paris
12. Polanyi Karl (2001), The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time, Boston: Beacon Press
13. Pyrkosz Damian S (February 2014), Integrating Culture into (Sustainable) Development – Values, Implications and Dilemmas, Nierówności Społeczne a Wzrost Gospodarczy, No. 38
14. Stuart Mill Jhon (1843), A System of Logic, Ratiocinative and Inductive, New York: Harper and Brother Publishers
15. Tripathi Santosh Kumar & Jaiswal Snehlata (December 2018), Purple Economy: Component of a Sustainable Economy in India, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Vol.20, No.12
16. UNESCO (n.d.), Cultural for Sustainable Development, Retrieved June 23, 2021, from: <https://2u.pw/dMKX0>

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

حورية قصعة، وآخرون (2022)، الاقتصاد البنفسجي: ميكانيزمات دمج العامل الثقافي لتفعيل الاستدامة التنموية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلوي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 331-338

في إطار دعم التحول نحو الاقتصاد البنفسجي وتفعيل مسارها التنموي، مع مراعاة الخصوصية الثقافية.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

● موضوع تفعيل الاستدامة عبر إدراج العامل الثقافي، هو موضوع مفتوح يهدف إلى محاولة إيجاد حلول للتنمية البشرية في المستقبل؛

● تتضمن التنمية المرتكزة على الاقتصاد البنفسجي العديد من الفوائد غير النقدية مثل زيادة الشمول الاجتماعي والتجذر، والمرونة، والابتكار، والإبداع وزيادة الأعمال للأفراد والمجتمعات، واستخدام الموارد والمهارات والمعرفة المحلية؛

● أثبتت النهج المراعية للثقافة على غرار الاقتصاد البنفسجي كيف يمكن للفرد معالجة البعدين الاقتصادي وحقوق الإنسان في نفس الوقت، مع توفير حلول لقضايا التنمية المعقدة بطريقة مبتكرة ومتعددة القطاعات، حيث يتضمن هذا النمط على قوة تحويلية لمناهج التنمية الحالية، مما يساعد على توسيع نطاق مناقشة التنمية الحالية وجعل التنمية أكثر صلة باحتياجات الناس؛

● يشكل توظيف مخرجات التطور التكنولوجي من أهم الميكانيزمات القادرة على تكريس التحول نحو الاقتصاد البنفسجي وبالتالي تفعيل المسار التنموي للمجتمعات، وذلك من خلال تشجيع ثقافة الحوار والسلام، وبناء مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى تفعيل مجال البحث العلمي والتكنولوجي...إلخ.

التوصيات

● تطور العلم والتكنولوجيا باستمرار متأثرين بالتحويلات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، والعولمة المستمرة للنشاط المبتكر، وظهور جهات فاعلة جديدة وأنماط جديدة لتحقيق الاستدامة على غرار الاقتصاد البنفسجي؛ يفرض حتمية إخضاع السياسات الوطنية والدولية إلى التكيف مع مخرجات البيئة الدولية بما يتوافق مع احتياجات وخصوصية المجتمعات؛

● ضرورة تجسيد التحول نحو الاقتصاد البنفسجي في إطار التدخلات التنموية التي تستجيب للسياق الثقافي وخصوصيات المكان والمجتمع، وتعزز نهجاً محوره الإنسان، بحيث تكون أكثر فعالية، ومن المرجح أن تفرز مخرجات مستدامة وشاملة ومنصفة.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح

- المصادر والمراجع

1. العجمي لبنى بنت حسين (20 سبتمبر 2012)، امتداد تأثير العولمة على التعليم في الوطن العربي، تاريخ الاسترداد 15 جوان 2021، من دراسات اجتماعية، متاح على الرابط: <https://cutt.us/bwPeZ>